«تمكين الحكومة» عقبة جديدة تهدد المصالحة الفلسطينية

«حماس» لـ «فتح»: لم تعد لدينا أي مسؤولية على وزارات غزة

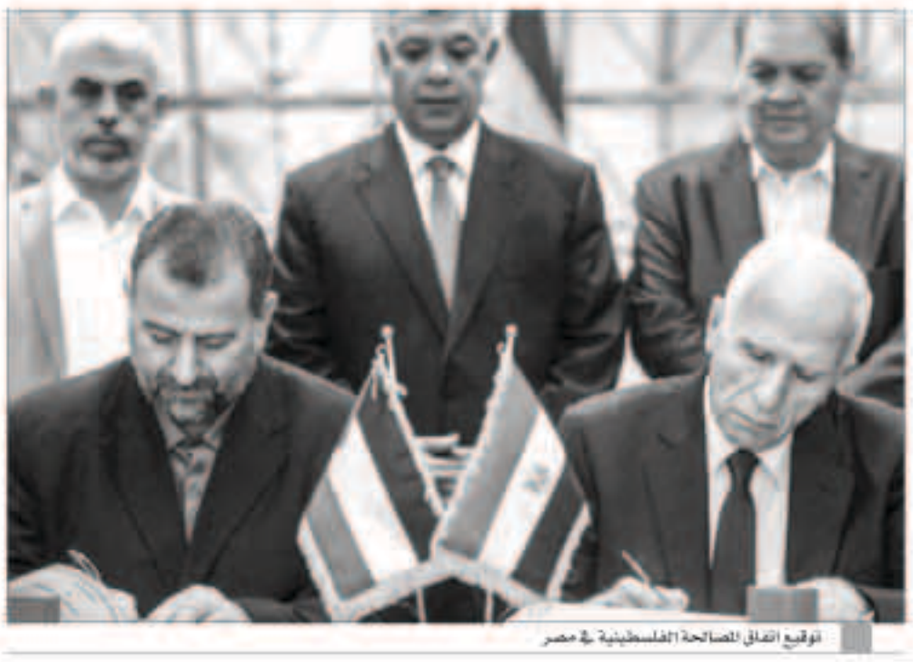
توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في مصر

غزة – «وكالات»: بعد غياب لم يطل كثيراً عادت حركتا فتح وحماس لبدء موجة جديدة من التراشق الإعلامي، على خلفية تمكين الحكومة الفلسطينية من اداء مهامها في قطاع غزة، وتسلم الوزارات والمؤسسات الحكومية من اللجنة الإدارية التي أعلنت حماس حلها الشهر الماضي.

وتبادلت الحركتان الاتهامات بالمسؤولية عن تعطيل عمل الحكومة في قطاع غزة، وما يترتب عليه من التزامات منوطة بها في القطاع، حيث صرّح أكثر من مسؤول في حركة فتح بأن حماس لم تمكن الحكومة الفلسطينية من اداء مهامها بشكل كامل، فيما تنفي حماس هذه الاتهامات.

ويضيف ملف «تمكين الحكومة الفلسطينية»، وهو أولى الملفات التي اتفقت الحركتان على تطبيقها، بعد توقيعهما اتفاقا مبدئيا برعاية مصرية في أكتوبر الماضي، عقبة جديدة أمام تحقيق هذه المصالحة، والذي يعتبر أحد أهم البنود في الاتفاق لاتصاله المباشر بحياة المواطنين الفلسطينيين في القطاع.

واتهم القيادي في حركة حماس، يحيى موسى، حركة فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بغياب النية والإرادة الحقيقية لديهم من أجل إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام.

وقال موسى في تصريحات، «من الواضح تماما أن الرئيس محمود عباس، ليس معنيا بالمصالحة، ولا يوجد لديه إرادة سياسية لتحقيقها»، على حد تعبيره.

وأضاف، «نحن قلنا للمصريين وللفصائل بأن تكونوا الحكم على اي قضية خلافية، من خلال تشكيل لجنة مشرفة على كل القضايا المتعلقة بالمصالحة، ورفضت فتح أن تجعل للفصائل هذا الدور، لأنها تريد أن تكون الخصم والحكم فيما يتعلق بتطبيق المصالحة».

وتابع موسى، أن «المصريين عرضوا أن يقوموا هم بهذا الدور من خلال إرسال وفد لغزة، سيأتي ويطلع في الميدان على ممارسة الحكومة لمهامها في القطاع، ويضع النقاط على الحروف».

وشدد موسى، على أن المصالحة خيار استراتيجي لحماس وليست محل مراهنات على فشلها، مضيفا «ليس عندنا إلا أن تنجح المصالحة لأنها مرتبطة بمشروعنا بقضيتنا ومستقبلنا وليست ترفا من الأمر»، على حد وصفه.

وقال موسى، «ستبقى باب المصالح مفتوحا حتى إنفاذ هذا الأمر، ووصوله إلى نهاياته ونعتبر أن هذه العقبات تحديات في وجه المصالحة يجب أن نواجهها، حتى لا نعود لمربع المناكفات الفارغة».

من جانبه، أكد أمين سير المجلس الثوري لحركة فتح ماجد الفتياني، أن حركة فتح ماضية في العمل من أجل تطبيق المصالحة على الأرض كما ينبغي.

وقال الفتياني في تصريحات، «نريد مصالحة حقيقية حتى نستطيع أن ندافع عنها مستقبلا، نحن لا نريد مصالحة نختلف عليها مع حركة حماس بعد شهر أو شهرين، ونريد أن يثبت على الأرض معنى حقيقيا للوحدة والسلطة والقرار الواحد والقانون الواحد».

وأضاف، «عندما نتحدث عن تمكين حقيقي نتحدث عن سلطة واحدة وقانون واحد وقرار واحد ينطبق على الجميع».

أما أن تبقى الأمور شكلية وبروتوكولية فإن هذا لا يخدم الهدف الأسمى الذي يريده الشعب الفلسطيني من تحقيق الوحدة الفلسطينية».

وشدد الفتياني، على أن المصالحة مصلحة وطنية ويجب أن تنجح وليس مسموحا لأحد أن يتراجع عنها، مؤكدا أن طرفي الاتفاق الملبرم في القاهرة، عليهما الالتزام بما جاء في اتفاقات وتفاهمات حول المصالحة.

وأوضح الفتياني، أن «المصريين هم ضامنون للاتفاق الموقع بين فتح وحماس في اكتوبر الماضي، والذي وضع آلية لتنفيذ التفاهمات، وكيفية تطبيق المصالحة على الأرض».

وشدد على أن المصريين شركاء في المتابعة والمراقبة وتحديد من هي الجهة التي يمكن أن تعطل هذا الجهد الوطني الفلسطيني في سبيل تحقيق المصالحة.

من ناحيته، قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جميل مزهر، إن «الفصائل الفلسطينية تدعم المصالحة وستتاضل بكل السبل الديموقراطية من أجل تشكيل حاضنة لإتمامها وعدم السماح بفشلها».

وأضاف مزهر، في تصريحات خاصة لـ24، أن «القوى الفلسطينية تدعم الحراك المصري من أجل إنجاز المصالحة ووقف كل أشكال التوتير الإعلامي والتصعيد وتسميم الأجواء الذي لا يخدم المصالحة ويضع عراقيل جديدة أمام تطبيقها».

وتابع مزهر، «نحن ندعم الجهد المصري الحريص والمسؤول لإتمام المصالحة، ونبذل قصارى الجهد لإمكانية إسناد هذا الجهد بلجنة فصائلية تشارك في تذليل العقبات أمام تنفيذها».

من ناحية أخرى أكدت حركة حماس، الأحد، أنه لم تعد لديها أي «مسئولية بالمطلق» على الوزارات والمؤسسات الحكومية في قطاع غزة.

وقال الناطق باسم الحركة حازم قاسم، في تصريح صحفي مكتوب وزع على الصحفيين، إن حماس «قدمت تنازلات وحلّت اللجان الإدارية بالكامل، ولم يعد لها أي مسؤولية بالمطلق على الوزارات».

وأضاف قاسم، أن «الوزارات والجهات الحكومية الإدارية من مسؤولية حكومة الوفاق بشكل كامل، كما أن الحركة انسحبت بالكامل من معابر قطاع غزة، ولم تبق أي موظف بناء على طلب السلطة».

وأكد الناطق باسم حماس، أن الحركة «ما زالت مصرة على أن المصالحة قرار استراتيجي وستواصل مسيرة المصالحة حتى النهاية، دون العودة بأي شكل من الأشكال لمربع الانقسام».

وكانت اللجنة المركزية لحركة «فتح» قالت عقب اجتماع لها برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مدينة رام الله أمس، إن تمكين حكومة الوفاق في قطاع غزة «خطوة أولى لا بد منها» لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

من جهته، قال عضو اللجنة المركزية لفتح عضو وفدها لاجتماعات المصالحة الأخيرة في القاهرة حسين الشيخ، للتلفزيون فلسطين الرسمي عقب اجتماع اللجنة، إن حكومة الوفاق لم يتم تمكينها من ممارسة صلاحياتها في غزة «إلا بنسبة لم تتعد حتى الآن 5 في المئة».

وشدد الشيخ على أن تمكين الحكومة يجب أن يشمل كافة الملفات الإدارية والمالية والأمنية وأنه لن يتم الانتقال إلى أي ملف آخر في المصالحة قبل إنهاء الانقسام عبر التمكين الكامل والشامل للحكومة.

وذكر قيادي فتح، أن مصر قررت إرسال وفد إلى قطاع غزة خلال يومين بغرض الإشراف على مسألة تمكين الحكومة من استلام كامل مهامها، معتبرا أن إرسال الوفد المصري دليل على تعطيل حماس تمكين الحكومة حتى الآن.

يشار إلى أن اجتماعات الفصائل الفلسطينية الأخيرة في القاهرة عقدت بموجب اتفاق لتمكين حكومة الوفاق من استلام مهامها في قطاع غزة جرى بين حركتي فتح وحماس في 12 أكتوبر الماضي برعاية مصرية.

بولندا: تخريب مركز ثقافي إسلامي في وارسو

المركز الاسلامي في وارسو

أعلنت الشرطة البولندية تخريب مركز ثقافي إسلامي في وارسو، يضم أحد مسجدي العاصمة ليل الأحد – الاثنين.

وقالت المتحدثة باسم الشرطة في مركز اوشوتا ايدينا فيسوفسكا إن: «الشرطة أبلغت بذلك عند الساعة السادسة صباحاً وأرسلت على الفور دورية إلى المكان» مضيفة أن المركز تعرض «لتحطيم نوافذ وإلحاق ضرر بخيمة كبرى منصوبة في الحديقة، ولم يُعثر على عبارات على المبنى، ويجري التعامل مع القضية في الوقت الراهن على أنها إضرار بممتلكات».

والمركز الثقافي الإسلامي الذي يضم أحد مسجدي وارسو، ومطعما، هو مبنى كبير حديث يعود بناؤه إلى 2015.

ولم يتسن الحصول على الفور على تعليق من مسؤولي المركز.

وبحسب الإذاعة الخاصة «ار ام اف-اف ام» أول من أورد الخبر، فإن المسؤولين سبق للمسؤولين عن المركز أن تلقوا تهديدات على بريدهم الالكتروني.

وأطلقت مجموعات قومية عبارات مناهضة للاجانب خفي مسيرة الاستقلال التي ضمت في وارسو حوالى 60 ألف شخص في 11 نوفمبر بمناسبة العيد الوطني البولندي.

وقال بعض المتظاهرين آنذاك إنهم يريدون الدفاع عن بلادهم ضد «الأسلمة المتشددة».

اليابان: الموافقة على إعادة تشغيل مفاعلين نوويين

طوكيو – «وكالات»: وافق حاكم ياباني على إعادة تشغيل محطتين نوويتين على ساحل بحر اليابان أمس الإثنين، رغم المخاوف المحلية المستمرة من استخدام الطاقة النووية.

وأعطى إيسي نيشيكاوا، حاكم مقاطعة فوكوي، الضوء الأخضر للمرحلة الأولى للمفاعلين رقم 3 و 4 في محطة أوهي للطاقة النووية، الأمر الذي سيمكن شركة «كانساي إلكتريك باور»، المشغلة، من إعادة تشغيل الوحدات في بداية العام المقبل.

وقال نيشيكاوا في مؤتمر صحفي: «وافقت على استئناف عمل المفاعلات بعد النظر في جميع العوامل المختلفة».

ولا يعمل سوى أربعة مفاعلات فقط من أصل 42 مفاعلاً قابلاً للتشغيل في اليابان، اثنان منهما في مقاطعة تاكاهاما القريبة، وذلك بعد أسوأ كارثة نووية تشهدها البلاد في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية عام 2011، بسبب زلزال مدمر وأمواج تسونامي.

وتقع محطة أوهي على بعد حوالي 90 كيلومتراً شمال كيوتو، إحدى الوجهات السياحية الأكثر شعبية في اليابان، وقرب بحيرة بيوا، أكبر بحيرة في البلاد.

وأعرب سكان مقاطعتي كيوتو وشيغا عن معارضتهم لاستئناف عمل المفاعلات.

كوريا الجنوبية تحذر بيونغ يانغ من تكرار انتهاك الهدنة

سول – «وكالات»: قال وزير الدفاع الكوري الجنوبي أمس الإثنين، إن: «كوريا الشمالية انتهكت اتفاق الهدنة مع الجنوب هذا الشهر حينما أطلق جنودها النار على زميل لهم، فأصابوه أثناء فراره عبر الحدود بين البلدين، وطالب الشمال بتفادي تكرار ذلك».

وأصيب الجندي بجروح بالغة ويتلقى العلاج حالياً في مستشفى في كوريا الجنوبية.

وجاء الحادث في وقت تتزايد فيه التوترات بين كوريا الشمالية والمجتمع الدولي بسبب برنامجها للأسلحة النووية، لكنها لم تعلق رسمياً انشقاق الجندي.

ووجه وزير الدفاع الكوري الجنوبي سونغ يونغ- مو، تحذيره للشمال في زيارة لمنطقة الحدود التي تعرف باسم قرية الهدنة أو قرية بانمونغوم في المنطقة منزوعة السلاح، وأثنى على جنود كوريا الجنوبية لإنقاذهم الجندي المنشق.

وأظهر تسجيل فيديو لقيادة الأمم المتحدة في سيول جندياً من حرس الحدود الكوري الشمالي يعبر الحدود ليطارد الجندي المنشق في 13 نوفمبر (تشرين الثاني) في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب كوريا بين 1950 و1953.

وقال سونغ: «إطلاق الرصاص صوب الجنوب على منشق.. انتهاك لاتفاق الهدنة». وكان سونغ يقف قرب المكان الذي عثر فيه الجنود على الجندي المنشق وهو ينزف، وأضاف أن «عبور خط الترسيم العسكري انتهاك، وحمل بنادق آلية انتهاك آخر».

وتابع: «على كوريا الشمالية أن تعلم أن هذا الشيء يجب ألا يتكرر ثانية».

وزير الدفاع الكوري الجنوبي سونغ يونغ-مو

الهند تلغي رسمياً صفقة عسكرية بنصف مليار دولار مع إسرائيل

صواريخ رفائيل الإسرائيلية

نيودلهي – «وكالات»: ألغت الحكومة الهندية صفقة تبلغ 500 مليون دولار مع شركة انظمة الدفاع والأسلحة الإسرائيلية المتقدمة «رفائيل»، بعدما ارتأت منظمة تطوير بحوث الدفاع الهندية الحكومية انه لا يتعين على الهند استيراد هذه التكنولوجيا الإسرائيلية بل تطويرها محليا.

وكانت الصفقة أعلنت في يوليو الماضي بعد زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى تل ابيب، وأعلن بعدها عن تدشين منشأة لأنظمة الصواريخ في مدينة حيدر اباد في الغسطس الماضي.

ومن جهتها قالت اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة على لسان عضو السكرتارية جمال جمعة إن: «قرار الهند بالتخلص من هذه الصفقة الضخمة، ضربة قوية لصناعة الأسلحة الإسرائيلية، ونكسة كبيرة لغطرسة الدعاية الإسرائيلية، وأدرك الشعب الهندي، أن إسرائيل تعمل على تسويق تقنياتها العسكرية والزراعية لتعميق التبعية الهندية لها وضمان تدفق الأموال الهندية لتمويل حروب إسرائيل الإجرامية».

وقال العضو المؤسس لحركة المقاطعة BDS عمر البرغوثي: «في الوقت الذي تتخلى فيه الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات مثل فيوليا وأورانج، وغيرها عن مشاريعها الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي تحت الضغط الفعال لحركة المقاطعة، بدأت إسرائيل في جرّ الهند إلى صفقات محفوفة بالمخاطر القانونية والسياسية، وعلى الشركات الهندية أن تتجنب التورط في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان».

وأضاف البرغوثي: «نأمل أن تكون هذه بداية نهاية التواطؤ الهندي، مع انتهاك إسرائيل الفاضح للقانون الدولي وحقوق الإنسان الفلسطينية. ونطلب من الشعب الهندي أن يحافظ على إرثه ومبادئه كالتمسك بالاستقلال وتنمية المعرفة المحلية واحترام كفاح الشعوب الأخرى من أجل التحرر من الاستعمار وإنهاء الفصل العنصري. فلا يمكن أبداً أن يكون نظام القمع الإسرائيلي نموذجا للأمة الهندية العظيمة التي قادت حركة عدم الانحياز، وأيدت حق الجميع في تقرير المصير».

وتعد الهند أكبر مستورد للأسلحة الإسرائيلية في العالم، وتتمتع إسرائيل بنفوذ كبير لدى المؤسسة العسكرية الهندية، وتزود تل أبيب القوات الهندية بالأسلحة، والطائرات، والصواريخ، وأجهزة الاتصالات، والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

6 جرحى في ألمانيا بدهس مشاة قرب ملهى ليلي

برلين – «وكالات»: أعلنت الشرطة الألمانية، أن رجلاً في الـ29 من العمر «يرجح» أن يكون سورياً، دهس اليوم الأحد، بسيارته مشاة أمام ملهى ليلي في مدينة كوكسافن في شمال ألمانيا، ما أدى إلى وقوع 6 جرحى، موضحة أن السبب قد يكون شجارا وقع قبل الحادثة.

وأفادت وسائل الإعلام، أن السيارة اصطدمت بحاجز على طرف الطريق بعد أن دهست المشاة، وقام شهود باحتجاز سائقها حتى وصول عناصر الشرطة الذين قبضوا عليه.

وقالت الشرطة المحلية في بيان نقلاً عن شهود، إن «التحقيق كشف حصول شجار داخل الملهى الليلي أو خارجه في كوكسافن، قد يكون وراء الحادثة».

وأضافت الشرطة، أن «الدافع السياسي يمكن استبعاده حتى الآن»، أعلنت شرطة أولدنبورغ في تغريدة على تويتر، أن السائق «من سوريا على الأرجح» وجميع الجرحى من الألمان وتتراوح أعمارهم بين 19 و29 عاما، وقد خرج 5 منهم من المستشفى والسادس ليس بحالة الخطر.

ويتزامن هذا الحادث مع اقتراب عيدي الميلاد ورأس السنة، وبعد أقل من عام من قيام طالب لجوء تونسي بدهس المارة بشاحنة في برلين في الـ19 من ديسمبر 2016 ما أدى إلى مقتل 12 شخصا.

الشرطة الألمانية